

التحدي - ب -

تشديد السدود الكبيرة والبنى التحتية الأخرى للمياه على نهري دجلة والفرات وروافدهم التي لا تحترم حقوق الناس ولا المقاييس الدولية، وبهذا تهدد التراث الثقافي والطبيعي لحوض دجلة والفرات. هذا يتفاقم عن طريق استخدام البنى التحتية للمياه كسلاح وأداة لتحقيق الهيمنة السياسية في النزاعات الإقليمية.

تشديد السدود الكبيرة على نهري دجلة والفرات تسبب أضرار دائمية للتراث الثقافي والطبيعي للمجتمعات المحلية. بينما عمر السدود يمكن ان يكون أقل من 50 سنة، يعود تراث المنطقة الى اكثر من 12000 سنة! ومجتمعات السكان الاصليين تتأثر بشدة , بعضهم يجبرون على مغادرة أوطانهم. عملية تشييد السدود غالبا ماتكون في تناقض مباشر مع اعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية, وكذلك الاتفاقيات البيئية كاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر.

في الاعوام الماضية, السدود والبنى التحتية للمياه استخدمت كسلاح في النزاعات الاقليمية والحروب. نحن نؤمن بالبديل: المياه يتوجب أن تكون قوة للسلام وعامل مساعد للتعاون بين الدول والناس في أحواض دجلة والفرات.

الحاجة للتنسيق التعاوني ضد بناء السدود

نبذة مختصرة

ايرجان ايوجا, الحركة البيئية في بلاد ما بين النهرين

سبتمبر 2018

هدف هذه المقالة هو تحليل التأثيرات البيئية، الاجتماعية والثقافية لبناء السدود والاثار السياسية في منطقة بلاد ما بين النهرين وكذلك لمناقشة المقترحات البديلة بناء على الاعتراف بحقوق السكان الذين يعيشون حول الحوض. هذه البدائل يجب ان تعزز التعاون بين المجتمع المدني والحكومات الوطنية. المساهمات في الاطار التالي مرحب به:

البناء المسرف للسدود و البنى التحتية الأخرى للمياه مثل قنوات الري في أحواض نهري الفرات ودجلة - والتي تسمى أيضا بلاد ما بين النهرين - لها تأثيرات عميقة في بيئة النهر، على المنطقة وعلى الوجود المؤقت لمصادر المياه، جودة المياه وكذلك إمكانية وصول الناس لهذه المياه.

هذا يفترق الى أي اعتبار للتراث الثقافي والطبيعي، والاتفاقيات الدولية ذات صلة (كاتفاقية الامم المتحدة في استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض الغير ملاحية لعام 1997 , اعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر) والمبادئ الديمقراطية في عملية صنع القرار. بعيدا عن الحكومات الوطنية، الشركات الكبيرة وأصحاب الاراضي لا احد يستفاد من هذه السياسة وهي تعبير عن "الحدائة الرأسمالية" الربط بين الفلاحين الذين يعيشون على حد الكفاف بالاسواق والسكان الذين يعيشون في الأماكن البعيدة بادرة مركزية وبالتالي تأسيس "الدولة القومية". السدود وخزاناتها تسمح السيطرة على مصادر المياه الضخمة وبيروقراطية الدولة تحدد جريان وتواجد المياه في المناطق التي يصب فيها النهر حيث يكون الماء جزءا من الجغرافيا السياسية الاوسع. تركيا وفي الاعوام الماضية ايضا ايران تستخدم البنى التحتية الكبيرة للمياه كسلاح واداة لتحقيق الهيمنة السياسية. فهي تضاعف الصراعات الحالية بشدة.

ما الاداة لسياسات مائية سليمة اجتماعيا وبيئيا، هو التنسيق التعاوني على حوض نهري الفرات ودجلة، ويجب ان يشمل هذا التنسيق منظمات المجتمع المدني المستقلة، المجتمعات المحلية، البلديات، الباحثين و الادارات الاقليمية. نحن نعرض على طريقة البلدان الاربعة في بلاد ما بين النهرين في مناقشة قضايا نهري الفرات ودجلة وروافدهم: فرض دول المنبع دون مشاركة المجتمع المدني وبدون اتفاقيات متبادلة بين جميع الدول الاربعة. الحملات المحلية ضد السدود المدمرة ساهمت في غضون العشرين سنة الماضية في تنمية الوعي بين شعوب بلاد ما بين النهرين. حملة انقاذ نهر دجلة تعبر عن الحاجة لتنسيق في الاحواض.

التنسيق في حوض دجلة والفرات يمكن ان يتحدى كل الجهود والسياسات التي تسيئ استخدام المياه وتخلق نوع جديد من الهيمنة المائية. الناس و المنظمات المدنية بخلفيات دينية، اخلاقية وسياسية مختلفة تستطيع المناقشة مع السلطات السياسية لاجاد اتفاق جماعي والذي ياخذ بنظر الاعتبار الحقوق المائية لجميع الناس. على مدى التاريخ، ربط نهري الفرات ودجلة الناس مع بعضهم من مناطق بعيدة، ولكن الدول القومية الحديثة سببت قطيعة في هذا الترابط. حركة المجتمع المدني على المستوى الواسع للاحواض تستطيع أيضا تحدي اتفاقية الامم المتحدة بشأن الاستخدام غير الملاحي في المجاري المائية الدولية والتي لم تجلب النتائج كما هو متوقع عندما وافقت عليها الامم المتحدة والتي تم مصادقتها من قبل عدة دول.

الخطط الحالية للدول الاربعة في بلاد ما بين النهرين هي تطوير مصادر المياه للمنطقة والتي سوف تؤدي الى مزيد من الدمار للأنهار وبذلك تؤدي الى الجفاف وتزيد الصراع السياسي. نحن لا نحتاج الى المزيد من السدود والمزيد من مشاريع الري. الاهداف الاستراتيجية يجب ان تقود الى اصلاح النظام البيئي للنهر والعودة الى محاصيل قليلة الاستهلاك للمياه في الزراعة، وايضا هدم بعض السدود. انتاج الطاقة الكهرومائية يجب ان تكون محدودة لمستوى ضئيل. الحلول المائية يجب ان يتم تطويرها بشكل عام عند مستوى محلي وخصوصا مستوى الحوض الفرعي، وبالأخذ بنظر الاعتبار حاجة الناس والجداول البيئية. وهذا يجب ان يتم مناقشته على المستوى الواسع للاحواض.

نحن ندعو الناشطين، العلماء، الصحفيين والآخرين لاستكشاف تطوير نموذج جديد على المستوى الواسع للاحواض في منطقة بلاد ما بين النهرين الذي يوفر بدائل لتشييد السدود.

الاسئلة التي سوف يتم تداولها تتضمن:

- ماهي الدوافع وراء "القومية المائية"؟ اين يمكن لناشطي حقوق المياه ان يبحثوا عن حلفاء جدد في مواجهة تحدي استخدام المياه لممارسات السياسية في السيطرة على الآخرين؟
- ماهي المساحة الفاعلة لاتفاقية الامم المتحدة بشأن حدود المجاري المائية والاتفاقات الاخرى التي تنظم الانهار المشتركة؟ هل يمكن جعلها اكثر فعالية كأدوات لتحدي الهيمنة المائية؟
- ما الذي يمكن استخلاصه من الجهود التاريخية والجهود الحالية التي كتبتها المجتمعات النهرية لتطوير عمليات صنع القرار في جميع أنحاء العالم؟ اين نجحوا واين فشلوا ولماذا؟ هل البرلمانات المائية الاقليمية وسيلة للمضي قدما؟

للمساهمة، يرجى التواصل مع أركان ايبوجا عبر البريد الإلكتروني

Mehdiplo@riseup.net

<http://www.savethetigris.org/international-mesopotamian-water-forum>